



الأخوات / الأخوة المحترمين ... بمنظمات المجتمع المدني

إن معطيات الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي الليبي تبشر بالخير، وكل ما يحتاجه هذا الواقع لتحقيق السلم والديمقراطية والعدالة الإجتماعية والرخاء، مزيداً من التآلف والتوافق والدعم الشعبي للحكومة الإنتقالية والمجلس الوطني الإنتقالي لتحقيق هذه الأهداف السامية.

التركة الثقيلة التي خلفها نظام فوضوي مبني على تجهيل الشعب وسرقة مقدراته، تحتاج من الجميع الإلتفاف حول كلمة موحدة والعمل الموحد في إتجاه وضع بدائل عملية صحيحة وخطط عمل لرفع من مستوى الوعي العام.

إن نتائج إنتشار السلاح ومظاهر الفوضى لغياب القانون وسيادة منطق القوة بكل سلبياته، هو تأخير مسار البناء للوصول بالدولة إلى بر الأمن و الأمان، ونتائج إستمرار الفساد الإداري والمالي هو أيضاً تأخير مسار بناء الدولة في المجال الإقتصادي والصحي والتعليمي .

فكلاً من المجلس الوطني الإنتقالي والحكومة الإنتقالية حتى الآن لم تجدا السبل الكافية ولا الخطط الواضحة للعبور بليبيا الحبيبية من الإزمة الحالية على ما يبدو، والأسباب تكاد تكون واضحة للجميع ألا وهي عدم قدرتها على العمل خلال الفوضى والغياب الواضح للشفافية .

منظمات المجتمع المدني المؤثرة تتنادى للإلتفاف حول المجلس الوطني الإنتقالي والحكومة المؤقتة من خلال حملة أطلق عليها إسم No Plan Zone تضمنا جميعاً للضغط على الحكومة لتوضيح خططها ولتضع متحدث رسمي يظهر بشكل أسبوعي على الإعلام ليفصح عن التطورات والمنجز من الأعمال.

نامل الاطلاع على البيان المرفقين مع هذه المراسلة والذين يتضمن مطالبة كل من المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية بتعيين متحدث رسمي يظهر في الاعلام بشكل دوري (أسبوعي على الأقل).

المطلوب هو إضافة توقيعكم وشعاركم إلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى لتوجيه بيان موحد يحدث التأثير المطلوب ... فهيا معنا جميعاً لنمارس هذا الضغط

مجموعة حملة No Plan Zone



بيان نشاطات منظمات المجتمع المدني

إستشعاراً منا بخطورة المرحلة الراهنة ... وحساسيتها وتفهما لثقل المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة نتيجة لتركبة ثقيلة لأربع عقود من التجهيل والتهميش المتعمد ... نتقدم اليكم بهذا البيان مساهمة منا كنشاطات نمثل كافة اطياف المجتمع المدني ويأتي ذلك في اطار مساندة الحكومة الانتقالية والدفع بها نحو تحقيق اهدافها وعلى الرغم من تقديرنا للمجهودات الكبيرة والمبذولة من اجل ادارة ازمة البلاد بعيدا عن اللغط الدائر بين اواسط مجتمعنا حول العديد من القضايا المهمة والتي ابرزها فوضى انتشار السلاح وغياب القانون والفساد المالي والاداري والسياسي وكذلك جملة الخروقات التي حصلت في جميع المجالات.. فإننا كمؤسسات للمجتمع المدني نطالب الحكومة الانتقالية برئاسة الدكتور عبد الرحيم الكيب بما يلي:-

الالتزام بمبدأ الشفافية والوضوح وذلك بتكليف متحدث رسمي باسم الحكومة الانتقالية يضع الناس في صورة اخر التطورات وبشكل دوري (اسبوعيا على الاقل).

وبالنظر لصعوبة هذه الفترة، وحتى لا نفقد حماسنا في دعم كلا من المجلس الوطني الانتقالي والحكومة الانتقالية ومساندتهم . نوصي بان يتم تلبية مطلبنا هذا في بحر أسبوع حتى يتم القضاء على الشائعات والاعلام الغير المدروس من خلال العمل على طمأنة المواطن ومؤسسات الدولة بان الحكومة ستكون على تواصل مستمر معهم.

وكلنا ثقة في تفهمكم وإدراككم للاستجابة لهذا المطلب لما فيه خير الوطن والمواطن ... شاكرين لكم حسن استقبالكم وإصغائكم

نشاطات منظمات المجتمع المدني